



القدس عاصمة فلسطين

ترجمات صحافة الاحتلال الاسرائيلي، الثلاثاء، 16 يناير 2024

في التقرير:

- غلانط: الحملة العسكرية يجب أن تنتهي بعمل سياسي
- أفيف كوخافي: 7 أكتوبر سيتطلب تحقيقا عميقا. أنا مسؤول عن القرارات والإجراءات خلال فترتي
- الكنيست مددت العمل بأنظمة الطوارئ التي تمنع سكان غزة الذين اعتقلوا خلال الحرب من مقابلة المحامين
- يبدو أن الأردن سينضم إلى دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل
- الجيش الإسرائيلي ينقل وحدة "دوفوفان" من قطاع غزة إلى الضفة الغربية خوفا من التصعيد
- الشاباك: إيران استخدمت الإسرائيليين لتصوير منازل رجال الأمن
- مقتل امرأة وإصابة 17 آخرين بينهم 3 بجراح خطيرة في عملية طعن ودهس في رعانا

غلانط: الحملة العسكرية يجب أن تنتهي بعمل سياسي



القدس عاصمة فلسطين

"هأرتس"

تتاول وزير الأمن يوآف غلانط، مساء أمس (الاثنين)، مسألة السيطرة على قطاع غزة بعد الحرب، وقال إن "إنهاء الحملة العسكرية يجب أن يرتكز على عمل سياسي. فالفكر السياسي هو الذي يقود الجيش". وكان غلانط يتحدث في مؤتمر صحفي في الكرياه في تل أبيب، وحذر من أن "عدم اتخاذ قرار سياسي قد يضر بسير العملية العسكرية"، مشيراً إلى أنه قدم خطة بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء. وأضاف: "من واجب الحكومة مناقشة الأمر وتحديد الهدف".

كما أشار غلانط إلى طبيعة السلطة المقبلة في قطاع غزة، وقال: "الفلسطينيون يعيشون في غزة وبالتالي سيحكمها الفلسطينيون في المستقبل. الحكومة المستقبلية في غزة يجب أن تنمو من داخل القطاع وترتكز على قوى ليست معادية لدولة إسرائيل وتشكل بديلاً مدنياً يهتم برفاهية سكان غزة".

وفي وقت سابق، تحدث غلانط مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والوزير بيني غانتس ودعاهما إلى الحفاظ على حكومة الطوارئ. وقال "هذا هو وقت الوحدة والشراكة، وقت التنازلات بيننا من أجل تحقيق أهداف الحرب"، مضيفاً: "2024 سيكون عام الحرب ولكن أيضاً عام النصر. سننتصر لأننا أكثر عدلاً وتصميماً".

وقال غلانط أيضاً إنه بدون استمرار الضغط العسكري على حماس، لن يتم إعادة المختطفين. وأضاف: "إذا توقف إطلاق النار فإن مصير المختطفين سيكون محسوماً



القدس عاصمة فلسطين

لسنوات عديدة في أسر حماس. وبدون الضغط العسكري لن يتحدث معنا أحد، فقط من موقع القوة يمكن إطلاق سراح المختطفين". وردا على سؤال أحد الصحفيين حول المختطفين الثلاثة الذين نشرت حماس مقطع فيديو لهم، أمس الأول، قال غلانط: "حماس تتعرض للضرب، ولم يتبق لها إلا العزف على الأوتار. أنا مقتنع بأن الجيش الإسرائيلي سوف يوضح الأمور للعائلات (المختطفين)".

وبحسب غلانط فإن أهداف الحرب التي تم تحديدها في البداية، وهي إطلاق سراح الرهائن والقضاء على حماس، لم تتغير. "في نهاية الحرب في غزة، لن يكون هناك أي تهديد عسكري من غزة، ولن تكون حماس قادرة على السيطرة والعمل كقوة عسكرية في قطاع غزة، وستكون للجيش الإسرائيلي الحرية الكاملة في اختيار ما يريده لحماية دولة إسرائيل".

وتابع غلانط: "قبل ثلاثة أشهر، قدمت مع رؤساء الأجهزة الأمنية خطة الحرب. وأوضحنا أن مرحلة المناورة المكثفة ستستمر حوالي ثلاثة أشهر. وفي شمال قطاع غزة، انتهت هذه المرحلة. وستنتهي في جنوب قطاع غزة قريبا، وفي كلا المكانين ستأتي اللحظة التي نصل فيها إلى المرحلة التالية". وقال غلانط أيضًا إن قوات الجيش الإسرائيلي تعمل على تدمير الصناعة العسكرية لحماس في وسط قطاع غزة، وأن إنجازاتها "مثيرة للإعجاب".

في هذه الأثناء، يجد المستوى السياسي صعوبة في تنفيذ خطوة لإدخال العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، في ظل الضغوط الأميركية ومخاوف الأجهزة الأمنية من التصعيد في الضفة الغربية. ويعمل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على الترويج لبرنامج تجريبي يسمح فيه



القدس عاصمة فلسطين

لآلاف العمال البالغين، أرباب العائلات، بالعمل في إسرائيل. وفشلت خطوة مماثلة من قبل نتنياهو قبل بضعة أسابيع بعد أن أعرب وزراء الحكومة عن معارضتهم الساحقة لها. وأوضح عضو مجلس الوزراء، الوزير جدعون ساعر، أمس، أيضاً، أنه يعارض ذلك، وادعى أن الهجوم في رعنانا يثبت "أنه لا توجد إمكانية، بالتأكيد أثناء الحرب، لإدخال العمال إلى إسرائيل من الفلسطينيين سواء من غزة أو الضفة الغربية. كما أن جيل العمال ليا يشكل ضمناً للتحديث" - وهذا على الرغم من أن الإرهابيين اللذين نفذوا العملية في رعنانا، أمس، دخلا إلى إسرائيل بدون تصريح.

أفيف كوخافي: 7 أكتوبر سيتطلب تحقيقا عميقا. أنا مسؤول عن القرارات والإجراءات خلال فترتي

"هآرتس"

أشار رئيس الأركان السابق أفيف كوخافي، أمس (الاثنين)، للمرة الأولى، إلى هجوم حماس في 7 أكتوبر، قائلاً إن الأمر سيتطلب "تحقيقا عميقا وتحقيقات شاملة"، وأعلن كوخافي إنه يتحمل المسؤولية عن دوره في الإخفاق، وقال: "أنا مسؤول عن القرارات والعمليات التي تمت خلال فترتي، وأسأل نفسي باستمرار ما الذي كان يمكن أن نفعله بشكل مختلف." وكان كوخافي قد أنهى فترة ولايته كرئيس للأركان قبل عام، وحتى هذا الأسبوع كان يخضع لقيود تقتضي منه الحصول على موافقة مسبقة من رئيس الأركان الحالي أو من المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، على أي تصريح علني.



القدس عاصمة فلسطين

وقال كوخافي، الذي تحدث في الذكرى السنوية لقتلى الجيش الإسرائيلي، على جبل هرتسل، "هذه أيام صعبة، لكن يجب ألا تخفي أو تنسينا كل ما بنينا هنا... كل الذين يلجؤون إلى تفريق الصفوف، وعلى رأسهم أصحاب النفوذ والقيادات العامة، يفككون مبدأ الشراكة ويخلقون الظروف لتهديد أمني ووجودي". وأضاف: "سنستمر في حماية أنفسنا من التهديدات الخارجية ولكن سيتعين علينا أيضا أن نحمي أنفسنا من التهديدات الداخلية".

يشار إلى أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لم يعترف حتى الآن بالمسؤولية عن دوره في الفشل الذي أدى إلى الهجوم. وتطرق نتياهو إلى هذه المسألة في تصريح لوسائل الإعلام، في نهاية أكتوبر الماضي، قائلا إنه "سيتعين على الجميع تقديم إجابات، بما فيهم أنا، لكن ذلك لن يحدث إلا بعد الحرب". ويأتي ذلك في وقت اعترف فيه معظم رؤساء الأجهزة الأمنية علناً بمسؤوليتهم عن الإخفاقات. وكان رئيس الأركان هرتسي هليفي أولهم، عندما صرح بعد خمسة أيام من الهجوم بأن "الجيش الإسرائيلي مسؤول عن أمن البلاد ومواطنيها، وفي صباح يوم السبت، في قطاع غزة، لم يلتزم بذلك". وقال رئيس مجلس الأمن القومي، تساحي هنجبي، إنه "يتفق إلى حد كبير مع تصريح رئيس الأركان - نحن لم نرق إلى مستوى المهمة، ولا جدال في أن دولة إسرائيل لم ترق إلى مستوى المهمة".



القدس عاصمة فلسطين

واعترف رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار، أيضاً، أنه "على الرغم من سلسلة الإجراءات التي قمنا بها، إلا أننا لم نتمكن للأسف في يوم السبت من إصدار تحذير كافٍ يسمح لنا بإحباط الهجوم"، وقال: "باعتباري رئيس المنظمة، المسؤولية تقع على عاتقي"، كما أشار وزير الأمن يوآف غلانط إلى الإخفاق، قائلاً: "أنا مسؤول عن جهاز الأمن، حتى في الأحداث الصعبة".

الكنيست مددت العمل بأنظمة الطوارئ التي تمنع سكان غزة الذين اعتقلوا خلال الحرب من مقابلة المحامين

"هأرتس"

صادق الكنيست، أمس (الاثنين)، بالقراءتين الثانية والثالثة، على تمديد سريان قانون الطوارئ الذي يسمح بمنع الأسرى الأمنيين المعتقلين منذ 7 أكتوبر من مقابلة محاميهم. وسيكون الإجراء ساري المفعول لمدة ثلاثة أشهر إضافية، وسيسمح للدولة بمنع اللقاءات بين المعتقلين والمحامين لمدة تصل إلى 180 يوماً. وأيد ثمانية من أعضاء الكنيست الاقتراح ولم يكن هناك ممتنعون أو معارضون. وجاء في البيان التوضيحي أن "التحقيق مع الإرهابيين الذين شاركوا في الهجوم الإرهابي القاتل معقد وغير عادي"، وأنه "بالنظر إلى العدد الكبير من المعتقلين، من المتوقع أن يستغرق التحقيق الجنائي فترة طويلة من الوقت".



القدس عاصمة فلسطين

في الوقت نفسه، وافق أعضاء الكنيست في القراءة الأولى على تمديد الأمر المؤقت الذي يسمح لوزير الأمن الوطني إيتمار بن غفير بإعلان "حالة الطوارئ في السجون" وتشديد الإساءة لأوضاع الأسرى في السجون. وفي إطار الأمر المؤقت، الذي يسري الآن حتى بداية أبريل، يحق للوزير - بموافقة الحكومة ولجنة الأمن الوطني - تقليص المساحة المعيشية للأسرى واستقبال معتقلين جدد في منشآت السجون رغم إشغالها بالكامل. وصوت 18 عضو كنيست لصالح تمديد الأوامر، وصوت ستة ضدها. وسيتم رفع الاقتراح إلى لجنة الأمن القومي لمناقشته من أجل إعداده للقراءتين الثانية والثالثة.

يبدو أن الأردن سينضم إلى دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل

"معاريف"

أعلن الأردن، أمس (الاثنين)، أنه يعتزم الانضمام إلى الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، والتي تتهم فيها إسرائيل بارتكاب "إبادة جماعية" في غزة. وقال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي إن بلاده تقوم بتحضير "المرافعات القانونية التي ستلحق بالدعوى وستقدم وفق الإجراءات المتبعة في المحكمة".

وأضاف الوزير أن "موقف الأردن الثابت هو الوقف الفوري للعدوان ورفض أي مبرر له وإدخال كافة المساعدات التي يحتاجها قطاع غزة". وأضاف: "نحن الآن على مفترق طرق، فإما أن نسمح للعدوان بالاستمرار، أو يكفي".



القدس عاصمة فلسطين

وللتذكير، أفادت وسائل الإعلام الأردنية قبل أسبوع أن "الأردن يؤيد الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية". وأفيد أيضًا أن الدولة ستقدم بيانًا قانونيًا في هذه القضية. وقال وزير الخارجية الأردني إن "الأردن سيقدم قضية قانونية تؤيد الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل".

تجدر الإشارة إلى أن تركيا وماليزيا ومنظمة التعاون الإسلامي، أعلنت أيضًا دعمها لهذه القضية.

الجيش الإسرائيلي ينقل وحدة "دوفدوفان" من قطاع غزة إلى الضفة الغربية خوفا من التصعيد

"هآرتس"

أعلن الجيش الإسرائيلي في نهاية الأسبوع، سحب وحدة دوفدوفان (المستعربون) من قطاع غزة ونقلهم إلى الضفة الغربية بسبب التوترات الأمنية في المنطقة، والتي، بحسب تعريف المسؤولين الأمنيين، "توشك على انفجار" الفلسطينيين في الضفة الغربية. ويرى الجيش أن انسحاب الوحدة من القطاع يعني التخلي عن قوة مهمة للغاية في القتال في غزة.



القدس عاصمة فلسطين

في الأيام العادية، تعمل الوحدة داخل الضفة الغربية، ولكن منذ بداية الحرب لم يبق هناك سوى قوة محدودة، بما في ذلك جنود الاحتياط، وتم تحويل الوحدات النظامية وقوات الاحتياط الأخرى للقتال في قطاع غزة.

ومنذ بدء المناورة البرية جنوب قطاع غزة، تعمل الوحدة التابعة للكوماندوس، إلى جانب قوة الفرقة 98، بشكل رئيسي في منطقة خان يونس، وتعتبر من أبرز الوحدات في القتال البري في المنطقة. ومع ذلك، كان الأسبوع الماضي بمثابة تقييم للوضع من قبل الجيش الإسرائيلي، حيث تقرر إعادتهم إلى الضفة الغربية خوفاً من اندلاع أعمال عنف هناك، بما في ذلك هجمات ضد الإسرائيليين في المستوطنات، كما حدث منذ وقت ليس ببعيد في مستوطنة أدورا.

وأوضحت المؤسسة الأمنية للمستوى السياسي، في الأسابيع الأخيرة، أن التعامل مع السلطة الفلسطينية - وقف دخول العمال إلى إسرائيل وقرار وزير المالية بتسلييل سموطريتش برفض تحويل أموال الضرائب إلى السلطة الفلسطينية - يجلب الضفة الغربية إلى حافة الغليان. وحذر المسؤولون الأمنيون الذين تحدثوا مع "هآرتس" من أنه إذا لم يتخذ المستوى السياسي قرارات بشأن المستقبل الاقتصادي للفلسطينيين في الضفة الغربية، الذين تجنبوا حتى الآن النزول إلى الشوارع والمواجهات واسعة النطاق مع الجيش الإسرائيلي، فإن خطر الصراع قد يتفاقم.



القدس عاصمة فلسطين

ومن وجهة نظر الجيش الإسرائيلي، فإن انسحاب الوحدة من قطاع غزة يعد بمثابة تخلي عن قوة كبيرة جداً في القتال في غزة. ومنذ بداية الحرب، تعمل ألوية الاحتياط في الضفة الغربية، بما في ذلك قوات الاحتياط التابعة لوحدة دوفدوفان، التي تمكنت من التعامل مع الأحداث الأمنية بنجاح نسبي.

وقال وزير الأمن يوآف غلانط خلال تقييم للوضع الأمني، أمس، في كتيبة يهودا والسامرة، إن حماس تحاول ربط غزة مع يهودا والسامرة وإشعال النار في المنطقة. يجب علينا منع ذلك بأي شكل من الأشكال وتنظيم مسألة العمال والأموال". وحذر من اندلاع أعمال شغب في الضفة الغربية، وقال إن حماس تحاول إضرار النار في الحرم القدسي، أيضاً، وهذا قد يضر بالأهداف. ولذلك، على حد قوله، يجب على قوات الجيش الإسرائيلي "الاستعداد للحرب، والاستعداد بالقوات، وجمع كل المعلومات الاستخبارية ذات الصلة والاستعداد".

الشاباك: إيران استخدمت الإسرائيليين لتصوير منازل رجال الأمن

"هآرتس"

أعلن الشاباك، أمس (الاثنين)، أن أجهزة الاستخبارات في إيران تستخدم قنوات إعلامية مزيفة لجمع معلومات عن مواطنين إسرائيليين واستخدامهم في مهام أمنية لصالح إيران. وأكد الشاباك في إعلانه ما ورد في تحقيق صحيفة "هآرتس" وفي منشورات أخرى: مجموعات وصفحات على الشبكات، مثل "إسرائيل الثانية" التي حاولت خلق صراع بين



القدس عاصمة فلسطين

العلمانيين والمتدينين، تم استخدامها للحرب النفسية وجمع المعلومات عن كبار المسؤولين في جهاز الأمن الإسرائيلي.

وفي السنوات الأخيرة، حذرت منظمات في إسرائيل، وعلى رأسها منظمة "Fake Reporter"، من شبكات النفوذ الأجنبية التي تحاول إثارة التوترات الاجتماعية واستخدام الإسرائيليين لتلبية جميع أنواع الاحتياجات. وحتى اندلاع الحرب، لم تتلق هذه التحذيرات العلاج المناسب، ولكن منذ 7 أكتوبر، بدأت إسرائيل تأخذ التهديدات على محمل الجد. وجاء في بيان الشاباك: "في الآونة الأخيرة، تستخدم أجهزة الأمن الإيرانية بشكل ساخر ومتلاعب منصات الإنترنت. وبمساعدة منصات وهمية على الإنترنت، يقومون بالترويج لنشاط ضد عائلات المختطفين: مثل تنظيم تظاهرات بالقرب من بيوت العائلات، وإرسال باقات زهور ورسائل إلى منازلهم".

وبحسب الشاباك، عملت أجهزة المخابرات في الشبكة من خلال أربع قنوات على الأقل: الأولى هي الشبكة المعروفة باسم "دموع الحرب"، وتتعامل هذه الشبكة مع شؤون الحرب والمختطفين، وبحسب الشاباك "تروج محتوى التخويف والتطرف وتعمل على تجنيد إسرائيليين بشكل منتظم للقيام بمهام تتعلق بموضوع المختطفين، مع نشر 'عروض عمل' من قبلها". وفي هذا الإطار، تم تشغيل ملفات تعريف وهمية في العديد من الشبكات، بما في ذلك مجموعات WhatsApp. وتم النشر عن هذا النشاط في "هآرتس" ووسائل إعلام أخرى، والآن يؤكد الشاباك أنه تم من قبل عناصر إيرانية. والقناة الأخرى هي قناة



القدس عاصمة فلسطين

تنشط على تطبيق تلغرام وتسمى "BringHomeNow" والتي يدعي الشاباك أنها "تدمج نفسها في نشاط أصيل" من الاحتجاج، وتقوم أيضاً بجمع المعلومات من خلال عروض العمل والاستطلاعات.

وهناك منصة وهمية أخرى تم الكشف عنها، هي كيان يسمى "مكان+" الذي تظاهر بأنه شركة استطلاعات وحاول ادعاء صلته بقناة "مكان" وسرقة شعاره. وبمساعدة هذا الكيان، بدأ الإيرانيون هجمات "التصيد الاحتيالي" التي حاولوا من خلالها إقناع الإسرائيليين بتقديم تفاصيل شخصية. أما القناة الرابعة فهي صفحات ومجموعات على شبكات التواصل الاجتماعي - تحمل اسم "إسرائيل الثانية"، وتنشط على فيسبوك، وإنستغرام، وتويتر، وتيليجرام وواتساب؛ وتنظيمات أخرى. وتم توزيع محتوى دعائي يتعلق بحماس على هذه القنوات، وكان الهدف منها، بحسب الشاباك، "تأجيج الخطاب السياسي وتعميق الانقسام في إسرائيل".

ويوضح تنوع القنوات كيف أن شبكات النفوذ الأجنبي لا تعمل فقط على نشر المعلومات السياسية لزيادة التوترات الاجتماعية، بل وأيضاً على جمع المعلومات - وهو ما يعرف باسم "الاستخبارات النشطة"، حيث يتم استخدام المواطنين كعملاء مارقين لجمع المعلومات الاستخبارية لصالح الإيرانيين. وبحسب الشاباك، فإن هذا النشاط شمل "تعليق لافتات صاغها الإيرانيون، وتصوير المتظاهرين، وملء "الاستبيانات" وغيرها". وأكد الشاباك أن الاستطلاعات، التي تم الكشف عنها في وقت سابق في وسائل الإعلام،



القدس عاصمة فلسطين

كانت تهدف إلى جمع المعلومات عن المتظاهرين وكبار المسؤولين في المؤسسة الأمنية. وبصرف النظر عن الشبكات، كانت هناك شبكة تعمل في إسرائيل لتجنيد وتشغيل المواطنين الإسرائيليين. واستخدم الإيرانيون هذه الشبكة لحمل الإسرائيليين على التقاط صور لعناوين سكنية لأعضاء المؤسسة الأمنية وغيرهم ممن يتحدثون في وسائل الإعلام ضد إيران.

وعلى الرغم من أن شبكات النفوذ الأجنبية تشكل تهديدًا معترفًا به للأمن القومي، إلا أنه لا يوجد في إسرائيل حاليًا سوى وحدة واحدة فقط من الشباك تتعامل معها، وكانت حتى وقت قريب تركز بشكل أساسي على محاولات التأثير على الجمهور الناطق باللغة العربية في إسرائيل والمناطق. ومع اندلاع الحرب، أطلقت إسرائيل واجهة تدعو الناس إلى الإبلاغ عن شبكات التأثير التي يعرفونها. وفي الأشهر الثلاثة الأخيرة، أصبح من الواضح مدى أهمية هذه الجبهة وكم كانت إسرائيل غير مستعدة لها: فقد غمرت العشرات من المجموعات الأجنبية شبكة الإنترنت بمعلومات عديدة، مقاطع فيديو توثق مجازر حركة حماس، وبحسب مصادر مطلعة فإن إسرائيل لم تتمكن من تحديد مكان هذه الفيديوهات أو حذفها، خاصة عندما تم توزيعها عبر البرقيات.

وردا على سؤال صحيفة "هآرتس"، قالت وزارة القضاء، المسؤولة عن إزالة المحتوى المخالف للقانون: "منذ اندلاع الحرب حتى الأول من يناير، قدمت دائرة السابير في مكتب المدعي العام طلبا لإزالة 34216 من المحتويات والصفحات والحسابات على



القدس عاصمة فلسطين

المنصات الإلكترونية، أما المنصات التي تم تقديم معظم الطلبات إليها فهي بالترتيب التنازلي على النحو التالي: فيسبوك، تيك توك، إكس (تويتر سابقاً)، إنستغرام، تيليجرام، يوتيوب.

**مقتل امرأة وإصابة 17 آخرين بينهم 3 بجراح خطيرة في عملية طعن ودهس في
رعنا**

"هأرتس"

قُتلت المسنة عدنا بلوشتاين، 79 عامًا من رعنا، أمس (الاثنين) في عملية دهس وطعن في المدينة، وأصيب ثلاثة أشخاص بجروح خطيرة و14 بجروح متوسطة وخفيفة. وأعلنت الشرطة إلقاء القبض على الإرهابيين أحمد زيدات (25 عاما) ومحمود زيدات (44 عاما) بالقرب من أحد أماكن الهجوم. وقالت إنهما أقرباء، ومن قرية بني نعيم في منطقة الخليل، وقد أقاما في إسرائيل بدون تصريح. وتم تحويلهما للتحقيق لدى الشاباك، الذي ذكر أنه لم تتم إدانتها من قبل بمخالفات أمنية، ولكن تم تعريفهما على أنهما "من الممنوعين من دخول إسرائيل" بسبب دخولهم إليها بدون تصريح عدة مرات.

وتم إجلاء المصابين في الهجوم، ومن بينهم سبعة أطفال وصبيان، لتلقي العلاج الطبي في مستشفى مئير في كفار سابا، ومستشفى بيلنسون في بيتح تكفا، ومستشفى إبخيلوف في تل أبيب، وتبين أنهم أصيبوا بالدهس والطعن وإصابات في العظام. وتم إدخال أحد المصابين بجروح خطيرة، وهو فتى يبلغ من العمر 16 عامًا، إلى غرفة العمليات حيث



القدس عاصمة فلسطين

تم تخديره. أما المصابان الآخران، وهما في حالة خطيرة، فهما رجلان في الستينيات والعشرينيات من العمر.

وتشير التحقيقات الأولية إلى أن أحد المهاجمين سيطر على مركبة بعد طعن السائق ثم بدأ بالقيادة بشكل عشوائي في شارع أحوزا ودهس المارة حتى فقد السيطرة على السيارة. وفي الوقت نفسه، قام الإرهابي الثاني بدهس المدنيين في شارع هحروشيت بالمنطقة الصناعية، حتى أوقفته دورية للشرطة.

وعلمت "هآرتس" أن محمود زيدات كان يعمل في مغسلة للسيارات بالمدينة خلال الشهر الماضي. وبحسب صاحب العمل، الذي سأله إذا كان مواطناً إسرائيلياً، فقد قدم بطاقة هوية تفيد أنه من سكان رهط. وأكد مسؤول في الشرطة أنه يجري التحقيق في الشبهة. وعلمت "هآرتس" أيضاً أن زيدات كان يعيش في المنطقة الصناعية بالمدينة في الآونة الأخيرة مع الإرهابي الآخر أحمد زيدات، الذي جاء إليها على ما يبدو قبل بضعة أيام مدعياً أنه يبحث عن عمل.